A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.42
15 November 1991

ARABIC

الجمعية العامة

DEC 5 1991

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد ليفوايلا (نائب الرئيس)	(بوتسوانا)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ (تابع)

جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (تابع)

بيان من الرئيس

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ (تابع)

بيان من الرئيس

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

91-61674 ٢٠٨١ن(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البند ١٤٣ من جدول الاعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ : تقرير الامين العام (A/46/568)

السيد إيلـــرز (أوروغـــواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود فـــي البداية أن أعرب عن تأييد وفـــد بلدي للبيان الذي أدلى به وفد غانا بالنيابة عـــن مجموعة الـ ٧٧ .

يمر العالم اليوم بتجارب مستمرة ومتكررة من حالات الطوارئ الإنسانية . وتشير كل الشواهد الى أن هذه الحالة ستستمر . ويحاول المجتمع الدولي منذ سنوات أن يمارس التضامن في مواجهة هذه الحالات ، ومما يدل على ذلك وجود شبكة واسعة من المنظمـــات الحكومية وغير الحكومية التي تحاول التخفيف من الاثار المدمرة المترتبة على مختلـــف أنواع الكوارث في حياة مئات الالاف من البشر .

وتسعى الامم المتحدة الآن لإيجاد أفضل الطرق لتوجيه مختلف هذه الجهود وكذلـــك جهود الدول فرادى ، بطريقة تسمح باستخدام الموارد المتوفرة على أفضل وجه ممكـــن ، وتنسيقها لكي تضمن التحقيق الفعال لهذا الهدف العام غير الاناني .

والاحداث التي لها أشد الاثار تدميرا في حياة البشر هي الكوارث الطبيعيـــة بمختلف أنواعها وحالات الطوارئ البيئية والكوارث التكنولوجية والصراعات البشريـــة . وبالرغم من أن كلا منا يمكنه إعداد قائمة طويلة بالحالات التي يمكن اعتبارها حـــالات طوارئ إنسانية ، فإن المجتمع الدولي لم يحدد بعد بدقة العناصر التي تجعل حالـــة الطوارئ تستحق اهتمام المجتمع الدولي بأسره .

وقد يحتج البعض بأن هذا التحديد ليس لازما ، وبأن المأساة بخطورتها الواضحة تكفي لتوليد رد فعل من جانب المجتمع الدولي . بيد أننا شهدنا في المرحلة الأخيرة حالات ، سواء كان أصلها طبيعيا أو سياسيا ، قد تلقت اهتماما كبيرا بينما أهملت تقريبا حالات أخرى . وبالتالي ، يبدو من الواضح أن المسؤولية الأولية عن اللجوء الى مساعدة هؤلاء المتضررين ، وتقييم الحالة وإمكانية الدعوة الى إجراء دولي في كل حالة ، تقع على عاتق الدول المتضررة . وعندما تشل قدرة الدول نتيجة لاتساع نطاق الأحداث يجب على المجتمع الدولي أن يهب لنجدة المتضررين .

ومن الواضح أيضا أن أية بارامترات قد تحدد يجب أن تفرق بين الكوارث التي تتجاوز سيطرة الإنسان أو بسبب الحرب ، والصراعات السياسية أو الصراعات المتصلة بحقوق الإنسان . وحالات الطوارئ التي تحدث مباشرة بسبب الإنسان تعالج بطريقة مختلفة وفقا لطبيعة الحالة ، ومن الأهمية البالغة أن يحدد المجتمع الدولي ، بتوافق الآراء نطاق مسؤوليته في هذا السياق .

وكما قال وزير خارجية أوروغواي ، الدكتور غروس اسبيل ، أثناء المناقشة العامة في بداية هذه الدورة ، ان مبدأ عدم التدخل لا يمكن أن يعتبر درعا واقيا لتجاهل حقوق الشعوب . ان الالتزام الجماعي ، الصادر بالوسائل القانونية ، بتقديم المعونة والمساعدة عندما تنشأ حالات طارئة خطيرة لا يتناقض مع المبدأ غير القابل للانتهاك الخاص بالسيادة الوطنية .

وينبغي أن نؤكد على أن هذه المهمة التي نقوم بها ستتم جنبا الى جنب مع الممارسات الجديدة والحالات الجديدة التي ستتطلب صكوكا قانونية دولية تضفي عليها أساسا قانونيا . وهذا النشاط التبعي لا ينبغي رفضه .

وبوجه عام ، نعتقد ان موافقة الدول ينبغي أن تكون المعيار الغالب حتى تبدأ آليات المعونة الدولية العمل . وعندما تقدم هذه الموافقة ، ينبغي للحكومات أن تقدم تعاونها الكامل مع منظمات المعونة .

وأوروغواي مقتنعة بأن أفضل طريقة للتخفيف من آثار أنواع الكوارث المختلفة هي منعها ، وبأن أفضل أسلوب لمنعها هو تعزيز عملية التنمية . وترتبط حلول المشاكل

التي نواجهها ارتباطا مباشرا بالتنمية الاقتصادية . ودون تنمية منصفة وقابلة للاستمرار للعالم في مجموعه ، وبصفة خاصة للبلدان النامية ، ستظل كثير من العوامل التي تسبب الكوارث اليوم ، أو تهدد بالتسبب فيها في المستقبل ، كما هي دون تغيير .

وبالتحديد أن عدم وجود تنمية متكاملة وقابلة للاستمرار هو الذي يولد كثيرا من أسباب مختلف أنواع الحالات الطارئة . ان الكوارث الطبيعية تشجع عليها الممارسات غير الفعالة في الانتاج ، بتركيز أكبر تجمعات السكان في مناطق لا تستطيع إطعامهم ، وبتبديد الموارد ، سواء كانت موارد متجددة أو غير متجددة . والكوارث البيئية تكون لها في أحيان كثيرة أسبابها الجذرية في الممارسات التي تكون فعالة الى حد ما ولكنها لا تأخذ بعين الاعتبار أثرها على النظام الايكولوجي للكوكب . والكوارث التكنولوجية تدفعها الرغبة في تحقيق الرخاء الذي يقدمه تقدم المعرفة ، دون أخذ الاحتياطات الواجبة بعين الاعتبار ، والصراعات الإنسانية تتفاقم بسبب عدم التوزيع المنصف لفرص التنمية .

وكجزء من تلك التنمية ، التي نعتبرها أساسية ، ينبغي أن ندرج عنصرا يتمثل في أن ينفذ في كل بلد نظام يمكن الدول من أن تكون مستعدة على نحو أفضل لمواجهة أي نوع من الحالات الطارئة . وهذا أمر لازم بصفة خاصة في البلدان التي من المرجح أن تعاني من أنواع الكوارث التي نتحدث عنها ، ولاسيما الكوارث الطبيعية . ان البرنامج التدريبي لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث يعتبر ذا قيمة بصفة خاصة في هذا المجال ، وينبغي مواصلته وتوسيعه .

وتمتلك منظومة الامم المتحدة بالفعل قدرا كبيرا من القدرة المنظمة التي تستطيع بها أن تواجه الحالات الطارئة ذات النطاق الواسع . وأن مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الصحة العالمية ، وبرنامج الغذاء العالمي وغيرها من المنظمات تمتلك قدرات في هذا المجال تتداخل في بعض الوجوه ويكمل بعضها

بعضا في وجوه أخرى . ان الدول الاعضاء ، عند النظر في أصح الوسائل لتعزيز التنسيق فيما بينها ، ينبغي أن توضح بالاعمال التزامها السياسي والمالي بهذا العمل . ان المسألة لا تتطلب مجرد التعبير عن رغباتنا وإنشاء هيكل دولي رفيع المستوى للتنسيق . ان المهمة التي نحن بصددها تتمثل في دراسة وإعادة تقييم كل شيء تم حتى الآن ، اقتناعا منا بأننا إذا توصلنا الى استنتاج بوجود هيئات تحتاج الى تغيير أو إعادة تجميع أو تحتاج ولاياتها الى إعادة تحديد ، فإننا سنشرع في عملنا على أساس ما هو لازم بالنسبة للاهداف المتوخاة ، لا على أساس مصالح راسخة ذات طابع سياسي أو مؤسسي أو شخصي .

وان العنصر الاساسي في هذا الجهد ، كما يؤكد الامين العام في تقريره (A/46/568) ، وهو ان تتعهد الدول بتقديم الموارد المادية والبشرية بالقدر اللازم لدفع التضامن الدولي المخلص والمنظم . ودون تلك الإرادة السياسية ، لن يثمر أي جهد مستنير .

وعند تقييم مسألة التمويل ، ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا الكبير ما ورد في الوثيقة A/46/594 ، التي يقول فيها الامين العام مشيرا الى تمويل التنمية :

"... من شأن المتطلبات الجديدة والموسعة لرأس المال أن تؤثر على البلدان النامية بطريقة حادة بصفة خاصة لان موقفها النسبي في الاقتصاد العالمي آخذ في التدهور منذ فترة من الزمن ." (A/46/594 ، ص ٣ ، الفقرة ٥)

وفي هذه الوثيقة ، يؤكد الامين العام أيضا علنا أنه ، نتيجة للاحداث في السنوات الاخيرة في الاقتصاد العالمي كان :

"... الاثر المتراكم المترتب على ذلك هو اختلال التوازن المتوقع بين المدخرات والاستثمارات ، أي طلب كبير متزايد على رأس المال ." (المرجع نفسه)

"ونتيجة لذلك ، تفيد تقديرات صندوق النقد الدولي بأن الطلب الإضافي على المدخرات ربما يتجاوز الى حد كبير مبلغ مائة بليون دولار في سنة ١٩٩١ وما بعدها ." (المرجع نفسه ، الفقرة ٦)

"والتحدي الحقيقي في المستقبل هو التوصل الى اتفاق بشأن استراتيجية لتصحيح اختلال التوازن المتوقع بين المدخرات والاستثمارات ومن ثم السماح لجميع البلدان بتنفيذ الاستثمارات اللازمة للنمو واجتذابها ، وتحسين الرفاهية الاجتماعية لرعاياها وتوحيد النظم السياسية المتعددة ." (المرجع نفسه ، الفقرة ٧)

إن فكرة صندوق دائر إيجابية ، وينبغي أن يحدد مبلغ الصندوق على أساس التكلفة المعروفة ومستوى الإنفاق الذي يمكن التنبؤ به على أساس التجربة . ومن المستصوب أيضا أن يكون هناك تخصيص أكثر كفاية للموارد المتاحة الآن . وعلى أي حال ، تعتقد أوروغواي أن هدف عدم حجب الموارد عن برامج التنمية ينبغي أن تكون له الأولوية ، ونؤكد من جديد دعمنا لفكرة عقد مؤتمر دولي بشأن التمويل من أجل التنمية .

وهناك جانب آخر ذو أهمية كبرى ينبغي النظر فيه وهو أن المساعدة الإنسانية لا يمكن أن تقدم لمجرد تسكين ضميرنا المشترك ، ولكنها ينبغي أن تقدم باعتبارها جهدا يستهدف خفض الآثار المباشرة للكوارث دون أن نخلق في نفس الوقت مصادر جديدة لكوارث أو حالات في المستقبل تديم الحالة الطارئة . ولهذا السبب ، ينبغي أن يشمل النهج المعونة الفورية للضحايا وعملية إعادة البناء ، وإعادة بناء عملية التنمية القابلة للاستمرار والمعتمدة على الذات في المجتمع .

انبثقت سلسلة من التوصيات عن تقرير الامين العام والبيانات التي استمعنا اليها بالفعل . وهذه التوصيات يمكن تكميلها بواسطة الإسهام الهام جدا الذي قدمه السيد أرمكين تشايلدرز والسيد بريان أوركهارت في دراستهما نشرتها مؤسسة داغ همرشولد ومؤسسة فورد . وأوروغواي تعتبر التوصيات إيجابية جدا وتستحق التطوير ووضعها موضع التنفيذ .

فالموضوع الاساسي في المشاورات غير الرسمية التي سبقت هذه المناقشة الذي تم إدراجه في جميع الاوراق الرسمية وغير الرسمية التي تم تعميمها يركز على فكرة تعيين مستشار رفيع المستوى للامين العام يقوم بتنسيق أنشطة المنظومة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية .

ويرى وفد بلادي أن هذه المبادرة إيجابية من حيث المبدأ وتستحق دراسة معمقة وخصوصا في مجال النزاعات التي يمكن أن تنشب بين المنظمات التي اعتادت أن تكون لها ادارتها الذاتية والسلطة المركزية الجديدة . وبالاضافة الى ذلك ، إذا كان لهذا المستشار الجديد أن يترأس لجنة دائمة مكونة من عدة رؤساء وكالات ، فلربما وجد نفسه دوما مرغما على السعي من أجل تحقيق توافق وسطي في الاراء بين المصالح البيروقراطية ، مما يلحق الضرر بالكفاءة في مهمة تقديم المساعدة .

وفي تقييمنا لهذه المبادرة ، ينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار ليس فقط الواجبات المهنية للمنسق بل أيضا العقبات البيروقراطية والشخصية التي عليه أن يتغلب عليها . فالشخص الذي يجري تعيينه لمهمة تنسيق المساعدة الإنسانية ينبغي أن تكون رهن يديه جميع الادوات الضرورية والقدرة على صناعة القرار ، فضلا عن توافر السلطة لديه لاستخدامها . وإلا فإن الفشل حليفه .

إن أوروغواي تعيد تأكيد عزمها على مد يد التعاون في هذه المهمة السامية - انها الواجب الاخلاقي لجميع بلدان العالم - وذلك بهدف تحقيق تضامن إنساني على الصعيد الدولي .

البند ١١٤ من جدول الاعمال (تابع)

جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (تابع) (A/46/474/Add.3)

الرئيس : وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الثاني ، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة الى الوثيقة A/46/474/Add.3 التي تتضمن رسالة وجهها الى الامين العام يُعلمني فيها بانه منذ صدور رسائله المؤرخة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٨ و ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، دفعت جمهورية افريقيا الوسطى المبلغ اللازم لتخفيض متأخراتها الى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بهذه المعلومات ؟

تقرر ذلك .

بيان من الرئيس

الرئيس : كما أود أن أعلم الجمعية بأن ممثلي شيلي والعراق قد طلبا الاشتراك في المناقشة حول هذا البند .

ونظرا لان قائمة المتكلمين قد اقفلت الساعة الثانية عشرة والدقيقة الثلاثين من بعد ظهر أمس ، فهل لي أن أسأل الجمعية عما إذا كان هنالك أي اعتراض على ادراج وفدي شيلي والعراق في قائمة المتكلمين ؟

تقرر ذلك .

الرئيس : لكني أود أن أناشد حضرات الاعضاء مرة أخرى أن يسجلوا أسماءهم في قائمة المتكلمين قبل موعد إقفال القائمة . وأود كذلك أن أعلن بأنني سألتزم بالمقرر الخاص بإقفال القائمة في موعدها في المستقبل ما لم تكن هناك حالة تتسم بطابع خاص أعرضه عليكم . فتعاون الممثلين في هذا الصدد والتزامهم بالمواعيد أمر جوهري لسير أعمال الجمعية بيسر وانتظام وفي الوقت المناسب .

البند ١٤٣ من جدول الاعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ (تابع)

السيد اكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أظهرت الاحداث التي وقعت مؤخرا أن تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ للسكان المحتاجين يجب تناوله كمسألة ذات أولوية في محافل الامم المتحدة . فبالاضافة الى الكوارث الطبيعية المعتادة ، ظهرت حالات طوارئ جديدة هذه المرة من صنع الإنسان . ويمكن القول ان منظومة الامم المتحدة قامت بالاستجابة عموما بشكل طيب لهذه الكوارث والازمات .

لقد تجمع مقدار كبير من الخبرة لدى الامم المتحدة لدى تصديها للكوارث . وتمكنت بواسطة الوكالات المتخصصة التابعة لها من الاستجابة لمتطلبات حالات معينة . ولقد تجلى هذا في الاغلب في مجال الكوارث الطبيعية . وساعدت في ذلك أنظمة الإنذار المبكر . فإنشاء مكاتب وطنية لإدارة الكوارث ، كما توخاه برنامج العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية شكل خطوة أخرى نافعة . فالاعداد واتخاذ تدابير اتقائية بالتعاون مع الوكالات المتخصصة ضروريان لمعالجة الكوارث الطبيعية .

فالامم المتحدة يمكن أن يكون لها أثر هام في مجال الكوارث التي من صنع الإنسان . فحالات الكوارث التي من صنع الإنسان لها أسبابها السياسية والاقتصادية والتنموية . فعلى سبيل المثال ، يؤدي الفقر في أحيان كثيرة الى إزالة الاحراج وهذه بدورها تحمل الناس على الهجرة . ويمكن أن يؤدي التصنيع أيضا الى وقوع حوادث تكنولوجية ذات آثار واسعة النطاق وتتجاوز الحدود أحيانا كثيرة . فالتخفيف من أنواع هذه الكوارث سيتطلب دون ريب نوعا من الاستجابة أكثر تعقدا . ولايمكننا أن نغفل الجوانب السياسية والإنسانية والتنموية والبيئية لهذه الحالات .

ولقد جرى من قبل مناقشة الحاجة الى تعزيز وتقوية قدرة منظومة الامم المتحدة على معالجة حالات الطوارئ الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان . فالتطورات التي حصلت مؤخرا وأسفرت عن ظهور حالات لم يسبق لها مثيل حيث بدت الاستجابة العاجلة أمرا ضروريا قد دفعت بهذه المسألة الى الواجهة مرة أخرى . فالاستجابة في حينها تصبح

(السيد أكسين ، تركيا)

لا مفر منها عندما تكون حياة الآلاف عرضة للخطر . ولقد رأينا كيف ان مؤتمرات التبرعات لا توفر إلا مبالغ لا تفي بالحاجة . وفي هذا الصدد ، نؤيد الاقتراح بإنشاء صندوق طوارئ دائر يخضع لسلطة الأمين العام يمكن استخدامه فورا . وفي هذا السياق ، نوافق أيضا على وجود حاجة الى تعزيز الآليات لتوفير إمدادات الإغاثة وجعلها جاهزة للاستعمال خلال مهلة قصيرة . فالاستجابة لهذه الحاجات قد أضحت متزايدة التعقد ، وتقسيم هياكل الأمم المتحدة القائمة الى أقسام خاصة يستلزم مزيدا من التنسيق . وفي حين أننا قد نطلب القيام بتنسيق أفضل فيما بين الوكالات المتخصصة ، يجب ألا نتقاعس أيضا عن التأكيد على الحاجة الى زيادة مواردها المالية . فمن الواضح انه مع وقوع عدد كبير من الكوارث لا تكفي الميزانيات الراهنة لتلك الوكالات للوفاء بالحاجات . ومع ذلك ، فإن زيادة الموارد المالية ليس من شأنها أن تكون كافية في حد ذاتها .

لقد تولدت عن حالات الطوارئ التي وقعت مؤخرا موجات من اللاجئين والمشردين وما يصاحب ذلك من معاناة إنسانية فضلا عن الخسائر في الأرواح . ان البلدان النامية عادة المأوى الأول أو نقطة الاتصال الأولى حيث يزداد الضغط على الموارد المحدودة أصلا لهذه البلدان . ولقد رأينا في الآونة القريب كيف تواجه البلدان الصناعية أيضا صعوبة في الاستجابة للتدفق الكبير من اللاجئين .

ونتيجة للتطورات الداخلية في العراق في نيسان/ابريل الماضي واجهت تركيا نزوحا جماعيا لمئات الالوف من الاشخاص في غضون أيام قليلة . ومن الواضح انه لا يمكن لاي بلد أن يواجه بمفرده هذا التدفق الضخم ، ولذلك وجّهت تركيا نداء للمساعدة الدولية الطارئة . وقد أثبتت الحكومات والمنظمات غير الحكومية أثناء عملية المساعدة انها قادرة على اتخاذ إجراءات سريعة وفعّالة . ومن ناحية أخرى لاحظنا أن منظومة الامم المتحدة لم تكن قادرة على التصرّف بنفس السرعة .

وعلى الرغم من أن التوترات في جميع أنحاء العالم خفّت حدتها ، فليس من قبيل الخطأ أن نفترض أن حالات مماثلة يمكن أن تحدث في المستقبل . وتبعا لذلك ترى حكومة تركيا أن من المهم تطوير الإجراءات من قبيل نظام الإنذار المبكّر ، والاضطلاع بعمل متواصل في هذا الميدان . وبالإضافة الى ذلك ، فنظرا للدروس المستفادة من فاجعة طالبي اللجوء العراقيين ، فمن المهم للغاية أن نأخذ بعين الاعتبار الخسائر التي عانى منها سكان المنطقة المحليون والتخريب البيئي الذي أدّت إليه هذه التدفقات .

إن الكوارث ، الطبيعية منها والتي من صنع الإنسان ، تتطلب عملا مباشرا . والامم المتحدة قادرة على مساعدة الحكومات في تناول هذه الحالات ، وبصفة خاصة عندما يتعلّق الامر بأكثر من بلد . وقد يكون الهيكل القائم في الامم المتحدة كافيا لتناول بعض الأزمات ولكن الحاجة قائمة الى زيادة سرعة الاستجابة . ولهذا يجب تعزيز الامم المتحدة عن طريق تحسين التنسيق بين الهيئات القائمة . وفي ضوء هذه الاعتبارات نعتقد أنه أصبح من الضروري إنشاء سلطة رفيعة المستوى للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ ، تعمل تحت الإشراف المباشر للامين العام . لقد أصبحت المهام عديدة ومعقّدة ومترابطة ، ولا يمكن لاية وكالة متخصصة أن تعمل بمفردها . ويمكن للسلطة الرفيعة المستوى أن تكون عاملا حفّازا لحشد الموارد المالية المطلوبة ولتجميع جهود الوكالات القادرة على تناول حالات الكوارث . وينبغي ألا تكون السلطة مثقلة ببيروقراطية زائدة بل يجب أن تتوفر لها المرونة اللازمة حتى تستجيب بسرعة وحسم في حالات الطوارئ ، وينبغي أن تكون في متناولها المبالغ المودعة في الصندوق الدائر لحالات الطوارئ الذي أشرت إليه سابقا .

إننا ندرك أن المجتمع الدولي يطالب الامم المتحدة بأن تكون قادرة على الاستمرار في تناول حالات الكوارث ، وأن تفعل ذلك على نحو أكثر فعالية . ونأمل أن نتمكن قريبا من التوصّل الى تفاهم حتى نكون مستعدين للعمل على نحو حاسم عندما تنشأ الحاجة الى ذلك .

السيد صديقي (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن العمل على معالجة حالات الطوارئ كان دائما من الاهتمامات الرئيسية لبنغلاديش ، وكذلك الحال بالنسبة للتحدّي المتمثل في تعزيز قدرة منظومة الامم المتحدة على تنسيق المساعدة الإنسانية . ومن الطبيعي أن نعلّق أهمية كبيرة على مناقشة هذا الموضوع في الجمعية العامة لأن تجربتنا في الماضي جعلتنا ندرك إدراكا حادا الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الامم المتحدة في هذا الميدان . ولكن الاحداث الاخيرة أبرزت أيضا وجود متسع لمزيد من التحسين . وقد طرحت اقتراحات عديدة بالوسائل الممكنة لتحقيق هذا الهدف . وأمامنا الآن تقرير الامين العام المفيد بشأن الموضوع . إن بنغلاديش لا تتمسك بأي نهج مؤسسي جامد لتحسين دور الامم المتحدة في تنسيق الإغاثة الإنسانية في أعقاب حالات الطوارئ ، بيد اننا نرى أن جميع الخطوات التي تتخذ في المستقبل في هذا الاتجاه العام ينبغي أن تتخذ بعد دراسة متعمقة للقدرة الحالية لمنظومة الامم المتحدة في هذا الميدان وللآثار المترتبة على المقترحات المختلفة المطروحة .

إننا نشاطر بالكامل الرأي القائل بأن معالجة حالات الطوارئ تنطوي على جوانب الوقاية والتأهب والتخفيف . ويجب أن تتناول الوقاية بصورة مباشرة ، كلما كان ذلك ممكنا ، الأسباب الجذرية لحالات الطوارئ . وتخفيف الآثار المحتملة للكوارث يجب أن يستهدف تعزيز القدرة المحلية على رصد الأخطار ، لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تخفيض مدى التأثر . وفي هذا السياق يمكن لمنظومة الامم المتحدة أن تساعد البلدان المعرّضة للكوارث في تطوير برامج التخفيف من آثار الكوارث . إن المساعدة التي تقدمها الامم المتحدة في إيجاد نظم الإنذار المبكّر في المناطق المعرضة للكوارث وفي تحسين النظم القائمة ، يمكن أن تكون لها فائدة كبيرة .

إن ندرة الموارد وما يترتب عليها من إعاقة لعمليات الغوث في حالات الطوارئ تعتبر مسألة رئيسية يجب بحثها بجدية . وفيما يتعلق بالتمويل فإن بنغلاديش تقبل جميع الافكار البنّاءة الرامية الى تأمين البدء السريع لعمليات الغوث الإنسانية من جانب الامم المتحدة استجابة لازمات محددة . بيد أن متطلبات تمويل عمليات الغوث المحددة تختلف وفقا للازمة التي تتناولها وحجمها وخطورتها . ففي حالة الكوارث الفخمة أو التي تبلغ في حجمها درجة لا تستطيع الامم المتحدة التصدّي لها بمواردها المالية المحدودة المتاحة ، ينبغي أن يتسع المجال لتعبئة الموارد الإضافية اللازمة للتغلّب على الازمة . ونرى أن التأهب لمواجهة الكوارث يمكن أن يتحسن على نحو كبير من خلال الاستعراض والابتكار الدائمين لترتيبات النقل في حالة الطوارئ وكذلك للمواقع المتقدمة لتخزين المواد الضرورية . وهنا يمكن أن تستخدم بالكامل خبرة وقدرة أجهزة وهيئات الامم المتحدة ، والبلدان التي تصيبها الكوارث عادة . وسيسعد بنغلاديش بشكل خاص أن نشاط خبرتها في معالجة الكوارث الطبيعية بغية تحسين استجابة منظومة الامم المتحدة في حالات الطوارئ* .

إن بنغلاديش واثقة من انه سيكون من المفيد بوجه خاص الاحتفاظ بسجل للقدرات الجاهزة - وأعني بذلك كل القدرات البشرية والمادية المتاحة داخل إطار الامم المتحدة وداخل الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية - للاستناد إليه في تعبئة الإمكانيات بسرعة ، ونرى بالتالي وجود النظر الجاد في هذه الفكرة . وفي هذا السياق نؤيد بقوة فكرة تعزيز قاعدة الامم المتحدة للبيانات المركزية لحالات الطوارئ ، وجعلها شاملة وتيسير الوصول إليها .

لقد قيل الكثير خلال مناقشاتنا بشأن افضل الطرق لتعزيز تنسيق أنشطة الامم المتحدة الإنسانية في حالات الطوارئ . وترى بنغلاديش أن هذه المسألة ينبغي تناولها بحذر بالغ . ونظرا لان عدم وجود لجنة دائمة للتنسيق بين الوكالات يعوق عملية

---

* تولّى الرئاسة نائب الرئيس السيد ليفوايلا (بوتسوانا) .

التنسيق ، فإن من المؤكد أن إنشاء هذه اللجنة قد أصبح أمرا جديرا بالنظر الجدي . وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ ، نرى أن جميع الترتيبات المؤسسية ينبغي أن يكون هدفها هو تحقيق الاستخدام الامثل للقدرات المتاحة بالفعل داخل منظومة الامم المتحدة . وفي هذا السياق ، نود أن نؤكد على استمرار أهمية مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ وما يؤديه من وظائف . إن الممارسة المتمثلة في توجيه نداءات مجمّعة موحّدة في حالات الطوارئ ، أثبتت جدواها وينبغي أن تستمر .

ولا يمكن لاي جهاز لتنسيق المساعدة الغوثية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ ، أن يكون فعّالا بالكامل إلا إذا تزامنت جهوده بدقة مع جهود الإغاثة على المستوى القطري ومع الاحتياجات الوطنية المحددة . ويمكن ضمان ذلك عن طريق الإدماج الصحيح لعمليات الإغاثة التي تقوم بها الامم المتحدة مع عمليات الاغاثة التي تضطلع بها السلطات المحلية . وفي هذا الصدد ، قد يكون من المفيد على نحو خاص ، أن يعيّن مسؤول عن تنسيق عمليات الإغاثة التي تقدمها الامم المتحدة على المستوى القطري يتفاعل على نحو دائم مع الجهة الوطنية المسؤولة المناظرة له .

في الختام ، دعوني ألاحظ أن التغيرات الهيكلية والمؤسسية هامة ، إلا انها بمفردها ليست الدواء الأكيد لعيوب آلية الاستجابة الدولية الراهنة لحالات الكوارث والطوارئ . والحل الشامل في هذا المجال يعتمد الى حد بعيد أيضا على الالتزام الصادق من جانب جميع الفاعلين الرئيسيين - الأمم المتحدة والبلدان المانحة والبلدان المصابة بالكوارث والمنظمات الاخرى ذات الصلة - بالعمل سويا لتحقيق الاهداف العامة . ويجب أن يشاركوا بروح الزمالة والشعور الذي لا يتزعزع بالمسؤولية ليتسنى لمساعيهم أن تكلل بالنجاح . ومن الضروري أيضا بذل جهود خاصة لضمان أن تكون الاعتبارات الإنسانية لا السياسية هي العامل الحاسم في تحديد طبيعة ومدى الاستجابة على صعيد المنظومة بأسرها لحالات الطوارئ المحددة .

أخيرا ، يتعين علينا أيضا أن نفهم بوضوح العلاقة بين مشكلة الاغاثة في حالة الطوارئ ومسألة التنمية . وللطوارئ عل كل صلة هامة بتنمية البلدان المتضررة . ولمستوى التنميتة آثار خطيرة على درجة تأهُّب البلد ، أو من جهة أخرى على شدة تأثره . وفي هذا الصدد ، فإن الحاجة الى التعاون الدولي يجب أن تسير جنبا الى جنب مع مبادرات جريئة وشاملة تتناول القضايا الاقتصادية الدولية التي تعد أساسية للتنمية .

السيد كاميليري (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما فتئت الامم المتحدة منذ الأيام الاولى من تأسيسها تشارك مشاركة كبيرة في تقديم المساعدة الغوثية الإنسانية في حالة الطوارئ . وهذا مظهر أساسي من مظاهر التضامن الإنساني ، الذي هو في صميم منظمتنا .

على مدى السنين أنشئت ثلاث منظمات ذات ولايات مباشرة في مجال المساعدة الغوثية بصورة عامة ، فقد أنشئت وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى في عام ١٩٤٩ ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٥١ ، ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث في عام ١٩٧١ . وفي نفس الوقت ، دأب الامين العام على اتباع ممارسة تعيين ممثل خاص ، على أساس متخصص ، لمساعدته في معالجة الحالات الإنسانية التي تنطوي على تعقيدات سياسية

غير عادية أو غيرها من التعقيدات . والجمعية العامة ، من جانبها ، اعتمدت العديد من القرارات التي تعالج حالات طوارئ أو مساعدة إنسانية محددة .

وقد أدرجت معظم الوكالات المتخصصة ، بالإضافة الى بعض البرامج الرئيسية مثل منظمة الامم المتحدة للطفولة وبرنامج الاغذية العالمي ، في ولاياتها بجلاء المسؤولية عن تقديم المساعدة الطارئة في مجالات اختصاصها المحددة .

وعلى مدى الاربعة عقود ونصف الماضية ، لم تقع كارثة رئيسية ، طبيعية أو من صنع الإنسان ، أو سلسلة من الاحداث المؤدية الى رحيل جماعي للاشخاص سواء داخل دولة واحدة أو فيما بين الدول ، لم تشارك فيها أسرة الامم المتحدة مشاركة جماعية بشكل أو بآخر .

ولقد وجد الخبير الاستشاري الذي استعان به الامين العام ، في إعداد تقريره عن اللاجئين والمشردين والعائدين المقدم في وقت سابق من هذا العام الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ان حاجة الاتصال بـ ١١ هيئة مستقلة من هيئات الامم المتحدة بالاضافة الى المنظمات غير التابعة للامم المتحدة ، مثل المنظمة الدولية للهجرة ولجنة الصليب الاحمر الدولية ورابطة جمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر ، والمنظمات غير الحكومية وفرادى الحكومات .

لذلك ، فإن القضية ليست ما إذا كان المجتمع الدولي يمتلك ما يلزم من الخبرة والقدرة والتصميم في حدود تقديم المساعدة في حالات الطوارئ . بل هي ما إذا كان يجري استخدام ما هو متوفر من الخبرة والقدرة والتصميم لتحقيق أفضل النتائج .

فمن جهة ، هناك جانب السرعة والفعالية في تلبية المطالب الفورية المترتبة على حالات الطوارئ حال وقوعها . ومن جهة ثانية ، هناك جانب العلاقة بين الإجراءات المتخذة لمواجهة طارئ ما في حالة الاحتياجات المفاجئة والاجراءات بعيدة المدى التي تعالج عملية التنمية ، وفي بعض الحالات التي تسعى الى حسم الصراعات أيضا .

والامين العام يطرح هذه المسالة ببلاغة في مقدمة تقريره عن استعراض قدرة وخبرة الامم المتحدة وترتيبات التنسيق فيها لتقديم المساعدة الإنسانية ، حيث يقول :

"والمسألة المطروحة هي كيف يمكن جعل الاستجابة أكثر اتساقا وتقديمها في وقت الحاجة اليها تماما وجعلها أكثر تمشيا مع حجم المشكلة وضمان وجود القيادة المتلاحمة . ويتصل بذلك اتصالا وثيقا الحد من الاسباب الجذرية لحالات الطوارئ التي تقتضي مساعدة إنسانية والقضاء عليها في نهاية المطاف ." (A/46/568 ، الفقرة ٣)

ويخلص الامين العام الى انه على مدى السنين كانت هناك حالات كان الاداء فيها فعالا على نحو يدعو للاعجاب . إلا أنه يشير كذلك الى أن الخبرة الإجمالية ليست متسقة . ولهذا السبب ، فإنه حدد عددا من التوصيات التي تستهدف ضمان أن تتمخض الجهود الدولية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالة الطوارئ عن أكثر النتائج ايجابية . وتتناول الاقتراحات جانب التنسيق وجانب الموارد أيضا .

ان موضوع التنسيق موضوع هام جدا بالنسبة لمعظم الانشطة المبذولة في إطار منظومة الامم المتحدة . فأسرة الاجهزة والهيئات والمؤسسات التي تعالج قضايا قطاعية قد اتسعت على مر السنين على نحو يدعو للاعجاب . ويعزى هذا الى حد بعيد الى الاستجابة لاحتياجات لدى نشوئها . كما كانت في بعض المناسبات استجابة للرغبة في تحسين فعالية الاداء في مجالات ارتؤي فيها أن أداء الاجهزة والهيئات الموجودة لم يكن كافيا .

كان أحد ردود الفعل لهذا التوسُّع المخاوف من أن الازدواجية والتداخل أحيانا في الولايات بشأن المسائل المتعددة القطاعات أو المشتركة بين التخصصات قد أصبحا عاملا هاما من عوامل التأخير وقلة الكفاءة ، لاسيما في موقع التنفيذ . هذه المخاوف لها مايبررها ، مع أن فيها في بعض الاحيان إقلال في تقدير مدى تعقُّد المهام التي ينطوي عليها الامر ، وكذلك مدى فعالية الهياكل الموجودة في إطار الموارد المحدودة المتاحة . إلا أن المخاوف المتعلقة بالتأخير وقلة الكفاءة تكتسي أهمية خاصة في حالة تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ ، حيث تكون للسرعة والكفاءة في إيصال المساعدة أهمية حيوية .

وأحد اقتراحات الأمين العام في هذا الصدد ، تتصل بتعيين منسق رفيع المستوى لمساعدته شخصيا في الاضطلاع بالدور القيادي الحاسم في تعبئة القدرات السياسية والانسانية والانمائية لمنظومة الامم المتحدة لتوفير استجابة متضافرة وفعالة لحالات الطوارئ . ويمكن للمنسق المقترح أن يستفيد من القدرة التشغيلية للمنظمات الموجودة وأن لا يكرر قدرات موجودة بالفعل . وتكمن جاذبية هذا الاقتراح على وجه التحديد في تركيزه على الحاجة لسد الفجوة الملحوظة في الترتيبات القائمة ، أي التطعيم المؤسسي بالقيادة والسلطة على المستويين التنظيمي والتشغيلي أيضا . وعلى ضوء ما تقدم ، يعتقد وفدي ان الاقتراح يستحق دراسة جدية ، مع مراعاة مختلف الملاحظات التي أبداها العديد من المتحدثين في هذا الصدد .

من بين الشواغل الرئيسية في صدد الموارد الإنسانية والمادية والتمويلية اللازمة في حالات الطوارئ يشغلنا أمر الوزع المبكّر لهذه الموارد . ولمعالجة هذا الشاغل يقترح الأمين العام إنشاء صندوق دائر مركزي لحالات الطوارئ برأسمال قدره ٥٠ مليون دولار ليكون آلية للتدفق النقدي في مراحل الطوارئ الأولى . على أن تتم عملية إعادة تغذية الصندوق وتوفير التمويل الإضافي للمراحل اللاحقة في عمليات الطوارئ ، من خلال توجيه نداءات موحدة .

ويقدم الأمين العام أيضا اقتراحات محددة بشأن التخزين المسبق لامدادات الاغاثة والدعم السّوقي ، وأفرقة الاخصائيين الفنيين في حالات الطوارئ والترتيبات الدائمة مع الدول الاعضاء للوصول الى ما لديها من لوازم للإغاثة في حالات الطوارئ .

يؤيد وفدي جوهر هذه الاقتراحات من حيث معالجتها للحاجة الى التأكد من تركز الاهتمام أولا عند حدوث أي طارئ على إيصال الموارد بسرعة لا على مشكلة التوريد .

وتتصل بهذه النقطة اتصالا وثيقا الحاجة الى نظم للإنذار المبكّر وآليات للوقاية . وفي هذا الصدد أيضا يتضمن تقرير الأمين العام عددا من التوصيات المفيدة .

إن قيمة الوقاية وتدابير التخفيف برزت بشكل واضح في حالة بركان بينا توبو الذي ثار مؤخرا في الفلبين حيث هلك ٥٠٠ شخص . إلا أنه يقال لنا انه لو كانت الظروف أسوأ لقتل على الأرجح عشرات الالاف من الاشخاص . وانقاذ الارواح هذا عُزي بصورة رئيسية

الى استخدام التكنولوجيا المناسبة لرصد البركان ، بالاضافة الى نظام الإنذار والاتصالات الذي اتاح إخلاء السكان المعرضين للخطر المباشر في الوقت المناسب .

وعلى ضوء هذه التجربة وتجارب مماثلة ، لا ينبغي لنصيحة الامين العام أن تذهب مدى :

"ينبغي أن تضع الامم المتحدة ترتيبات أكثر منهجية ، للاستفادة مما للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من قدرات في مجال الانذار المبكر." (المرجع نفسه ، الفقرة ٩)

وفي هذا الصدد ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية .

ومن المسائل الحساسة التي تتصل اتصالا مباشرا بالتدابير المبكرة والفعالة في التعامل مع حالات الطوارئ مسألة الوصول الى القدرات . ويرى الامين العام أن من الضروري إبراز ما هو غني عن البيانات أي إبراز أن الوصول الى مناطق الطوارئ شرط لا غنى عنه في عملية الإغاثة والمساعدة الإنسانية . وتعتبر هذه المسألة أحيانا متنافية مع الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول على النحو الوارد في ميثاق الامم المتحدة ، لا سيما في حالات الصراعات الداخلية .

ومع ذلك فإنه من الأجدى أن تعالج هذه المشكلة بالطريقة البرغماتية المقترحة في تقرير الامين العام ، وذلك بالتفاوض على القواعد الاساسية فيما يتعلق بالتوقيت وطرق الوصول والمناقشات المستمرة مع جميع الاطراف فيما يتعلق بما يتجاوز الحدود او الخطوط القائمة من تقييم الاحتياجات وتسليم للمساعدة ورصد دولي .

وفي المحك الاخير ، تنشأ الحاجة الى المساعدة الإنسانية من المجتمع الدولي ككل في حالات الطوارئ بسبب أوضاع يكون فيها تسلسل الاحداث ، سواء كانت اقتصادية او اجتماعية أو سياسية أو طبيعية فوق قدرات الدولة على أن تكفل بمفردها الحقوق والمصالح الاساسية لمواطنيها - وهي أوضاع يمكن أن تنشأ في أية دولة ، ولكن تتعرّض لها بشكل خاص البلدان النامية ، ولا سيما أصغرها وأفقرها .

وليس من المفيد تحليل مثل هذه الحالات من زاوية التناقض الممكن بين التزام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة الى الافراد الذين أصابتهم محن ومفهوم سيادة الدولة . وبدلا من ذلك ينبغي النظر الى المسألة الاساسية من زاوية الفجوة القائمة بين رغبة الدول ومسؤولياتها تجاه ضمان وحماية حقوق ومصالح مواطنيها ، وقدراتها المحدودة من حيث ما لديها من خبرة وموارد لهذا الغرض . والدولة التي تتخذ بتعمُّد ووقاحة الاستعداد الدولي لتقديم مساعدة غوثية إنسانية لكل سكانها أو لجزء منهم في حالات الحاجة الواضحة ، رهينة لتحقيق مآربها في صراع سياسي أو عسكري ، انما تضع نفسها بذلك خارج حدود الاعراف الدولية المقبولة التي يشكّل مفهوم سيادة الدولة أحد عناصرها الهامة ولكنه ليس العنصر الوحيد الذي يجُب كل ما عداه .

وقد وضعت الاضطرابات التي وقعت مؤخرا في بقاع شتى من أوروبا ، وتلك التي تجرى حاليا في يوغوسلافيا ، مسألة المساعدة الغوثية الإنسانية في حالات الطوارئ في إطار جديد لم يكن متوقعا . وخلال الصيف الماضي أصبحت مالطة معنية بشكل مباشر بأحد هذه الاضطرابات عندما نزحت أعداد كبيرة من مواطني ألبانيا فجأة الى البلدان المجاورة ، ومن ضمنها مالطة ، في محاولة للهروب من البطالة الكبيرة والفاقة الشديدة .

وعلى ضوء هذه الحالة بعث وزير خارجية مالطة برسالة الى الأمين العام بتاريخ ١٣ آب/أغسطس يصف فيها منظر مجموعة من اللاجئين يبلغ عددهم نحو ٧٠٠ لاجئ من بينهم العديد من الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٦ عاما والذين يعانون من شدة المحنة التي يمرّ بها بلدهم ، وهو منظر يثير اللوعة في القلوب . وقد أعرب في رسالته عن قلقه من أن الاحداث الجارية هناك وفي أماكن أخرى قد تؤدي الى نشوء وضع تفقد فيه عملية الديمقراطية معناها ولا تستطيع فيه الصمود أمام انهيار الاقتصاد وانتشار البطالة وما ينجم عن ذلك من تفشّي للجوع .

وردّا على الشواغل التي أعرب عنها وزير خارجية مالطة ، أبدى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين موافقته مبرزا الصلة الاساسية بين الديمقراطية ومراعاة الحريات الاساسية وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إن ألبانيا ، باقتصادها الذي أصبح مشلولا تقريبا ، وسكانها وخصوصا من الشباب الذين يعانون من اليأس ، أصبحت تواجه موقفا يتهدد بالخطر ليس فقط عملية تعميم الديمقراطية ، بل أيضا استقرار المنطقة المجاورة كلها .

إن الصلة بين المساعدة في حالات الطوارئ والجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، بل وحتى السياسية للتنمية في البلدان المتأثرة ، التي وضحت في تبادل الآراء هذا ، قد أكدها العديد من المتكلمين الذين اشتركوا في هذه المناقشة . وتصرّ البلدان النامية وبحق على أن الكثير من حالات الطوارئ بل والصراعات ينشأ كنتيجة مباشرة للتخلّف . لذلك يكون من المهم في سياق المناقشة التي نجريها هنا أن ننظر الى وسائل تقديم المساعدة في حالات الطوارئ ليس فقط كإجراءات تستهدف بدافع فطري تخفيف

الحالات المأساوية ، وإنما أيضا كعمل يأخذ في اعتباره تماما متطلبات عملية التنمية المتوسطة الأجل وطويلة الأجل في البلدان المتأثرة .

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية) : أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر للأمين العام على تقريره الصادر بالوثيقة A/46/568 حول المساعدات الإنسانية ومواجهة الكوارث الطبيعية ، الذي يعتبر مساهمة قيّمة في المناقشات التي دارت في الاسبوع الماضي في اللجنة الثانية .

لن أستعرض في كلمتي اليوم الآثار المدمرة التي تخلفها الكوارث الطبيعية على الممتلكات واقتصاد البلدان النامية بشكل خاص وما تتركه من ضحايا في الكثير من بلدان العالم ، فلقد سبقني الى ذلك العديد من الوفود . كما تضمن تقرير الأمين العام والبيانات التي أدلى بها عدد من مسؤولي أجهزة الأمم المتحدة معلومات مستفيضة تبرز اهتمام المجتمع الدولي بموضوع الكوارث والبحث عن أنجع الطرق لتخفيف آثارها ومساعدة ضحاياها .

لقد رحّبت بلادي بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية الذي أعلنته الجمعية العامة منذ مطلع التسعينات . وستتعاون بلادي مع الدول الأعضاء ، ومع منظمات الأمم المتحدة المختلفة ، لتحقيق أهداف العقد الذي كان إعلانه دليلا على عزم المجتمع الدولي على مواجهة الكوارث الطبيعية التي تصيب الدول الغنية والفقيرة على حد سواء ، وإن كانت الآثار على البلدان النامية أكثر فداحة نظرا لضعف الوسائل التي تملكها هذه البلدان لمواجهة هذه الظاهرة الطبيعية ، كما أن إعلان هذا العقد يعبّر عن تضامن وتعاون دولي يجدر التنويه بهما .

فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية لضحايا الكوارث ، على الرغم من أن بلدي هو من البلدان النامية ، فقد قدم مساعدات وفق إمكانياته لعدد من البلدان التي تعرّضت لهزات أرضية أو فيضانات أو غيرها . وعندما بدأت أزمة الخليج ، تعاونت حكومة بلدي من الأمم المتحدة الى أقصى الحدود في الخطط التي وضعتها لاستقبال النازحين وإعادتهم الى بلدانهم الأصلية . ففتحت جميع حدودها للنازحين ، وأقامت مراكز على حدودها المختلفة وحول العاصمة لاستقبال وتسهيل إعادتهم الى بلدانهم الأصلية . ومنحت الأمم

المتحدة تسهيلات كبيرة سواء في ميدان المواصلات والنقل أو بإعطاء سعر صرف خاص للنقد الاجنبي ، وبإدخال مواد الإغاثة وإخراجها الى بلدان أخرى مجاورة عند الضرورة . وبالإضافة الى ذلك تحمّلت بلادي نفقات للمساعدة في عملية استقبال النازحين وإقامتهم ، ناهيك عن الخسائر التي لحقت بها بسبب عودة الالاف من أبنائها الذين كانوا يعملون في الكويت .

لقد كان التنسيق خلال أزمة الخليج بين اللجنة العليا التي شكلتها حكومة بلادي ، والتي ضمّت ممثلين عن الوزارات المختصة ، وبين الفريق الدولي الذي ضم في عضويته وكالات الامم المتحدة المعنية ، برئاسة منسّق الامم المتحدة الذي يمثّل برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، ممتازا . وإن جهود هذه الوكالات تستحق التقدير . وإن وفد بلادي يتفق مع الامين العام عندما أشار في تقريره الى نقص الإمكانات الموضوعة تحت تصرّف الامم المتحدة ، كما يتفق معه في أن توفير الاموال هو الشرط الاساسي الذي لا بد من توفّره لكي تستطيع المنظمة القيام بدور قيادي وفعّال في هذا المجال .

إن تدعيم دور الامم المتحدة وفقا لميثاقها وعلى أساس قرارات الامم المتحدة هو نهج دائم لبلادي . وانسجاما مع هذا النهج ، فاننا ندعو الى دور للامم المتحدة ولامينها العام في ميدان المساعدات الانسانية والوقاية من الكوارث . وعلى هذا الاساس ، نرحب بما جاء في تقرير الامين العام المتضمن عزمه على ضرورة تدعيم الاجهزة الحالية بمدها بالقدرات المالية والبشرية ، ونعتقد أن مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث الذي أنشئ بقرار الجمعية العامة ٣٨١٦ الصادر في عام ١٩٧١ ليتولى مهمة تنسيق جهود الامم المتحدة في ميدان المساعدات الانسانية ومساعدة البلدان النامية في الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها قادر على القيام بهذه المهمة ، إذا ما قدم له المال المطلوب وجرى تعزيزه وفقا لقرارات الجمعية العامة المتعددة في هذا الصدد ، والتي كان آخرها القرار ٤٥/٣٢١ الذي أقر في الدورة السابقة .

السيد فرنانديز دي كوسيو دومينغيز (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن وفدي ، بوصفه عضوا في مجموعة الـ ٧٧ ، يؤيد تماما البيان الذي أدلى به رئيسنا ، وفد غانا . كما إننا نستند في مواقفنا الى النقاط السياسية الموضحة في البيان الصادر عن وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في ٣٠ أيلول/سبتمبر الماضي . وتشمل تلك النقاط مواقف سياسية راسخة وأسئلة بشأن ما ذكر هنا فيما يتصل بالقدرات الحالية لمنظومة الامم المتحدة في تنمية الاستجابات السريعة والفعالة في حالات الطوارئ التي تتطلب معونة انسانية .

الواقع أنه لا يوجد أدنى شك في فائدة تحسين تنسيق جهود الامم المتحدة في مجال توفير الاغاثة في حالات الطوارئ ، كما أنه لم يكن هناك أبدا أي شك ، على الاقل في رأينا ، في ضرورة ايجاد آلية فعالة في اطار الامم المتحدة لتنسيق التعاون الدولي في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تكتسب احترام ودعم جميع الدول الاعضاء وبخاصة البلدان المتقدمة .

ولقد ثبتت استحالة تحقيق أي قدر من التعاون الدولي يحقق المواءمة بين القدرات السياسية التي تتخذ في الامم المتحدة وتلك الصادرة عن مختلف الوكالات

(السيد فرناندين دي كوسيو دومينغيز ، كوبا)

التابعة للمنظومة وبخاصة الاجهزة أو الاليات المرتبطة ارتباطا مباشرا بالعلاقات الاقتصادية الدولية ، مثل مؤسسات بريتون وودز والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) . ولو كان ذلك التنسيق قد تحقق ، لعولج العديد من المشاكل التي ينوء بها اليوم كاهل البلدان النامية علاجا أكثر فعالية ، ولتبلورت بشكل مختلف ، قدرة المنظومة على الاستجابة للتطلع المشروع الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وهناك ما يحملنا على الاعتقاد بامكانية تحقيق ذلك التعاون في مجال تقديم الغوث الانساني في حالات الطوارئ : ربما بحدوث تحسن في أداء المنظومة في هذا الصدد ، أو بفضل ظهور ارادة للاستجابة الى الحالات التي هي في سبيلها الى أن تصبح من حالات الطوارئ ، أقوى من ارادة الاستجابة لما يشكل مشكلة هيكلية . مع أن المشاكل الهيكلية كثيرا ما تتسبب هي نفسها في ظهور حالات الطوارئ .

والجهد المبذول ، هو على أي حال ، جهد جدير بالثناء . وكوبا ترحب بما يتجلى من اهتمام باعطاء المشاكل الانسانية المقترنة بحالات الطوارئ ، أولوية عن طريق العمل المتضافر الرامي الى التنسيق بين الوكالات المختلفة التي تضطلع بدور مباشر أو غير مباشر في توفير المساعدة في حالات الطوارئ وفقا للولاية المسندة لكل منها .

وتحقيق هذا الهدف يتطلب منا بالطبع أن نحدد بوضوح ما نعنيه بالاغاثة الانسانية في حالات الطوارئ . وتضم كوبا صوتها الى سائر الامم في الاعلان عن رفضنا أي محاولة لتضمين هذا الاصطلاح ما يدعو اليه تيار الفكر المنادي "بحق التدخل" في شؤون تدخل في نطاق السلطان الداخلي للدول ، أو لاضافة حالات طوارئ أخرى ذات طبيعة سياسية الى قائمة حالات الطوارئ المعترف بها من الامم المتحدة ، مما يفسح المجال للتأويلات التعسفية والانفرادية المنطوية على نزعة تدخلية . وتؤكد كوبا أن احترام سيادة الدول هو شرط مطلق ؛ ولقد أرسيت الامم المتحدة على هذا المبدأ ومن غير المقبول أن نسعى الى اسناد وظائف للمنظمة لم ينص عليها الميثاق بل هي تتعارض مع سبب وجودها .

وإننا نعارض بشدة أي صورة جديدة لمذهب ما يسمى بالسيادة المحدودة ، وخاصة أي توسيع في ممارسة هذا المذهب ، فهاهنا خطر يمكن أن يستشف من المناداة بحق التدخل أو من التفسير الذي يسعى البعض الى اضفائه على المساعدة الانسانية ، والى تضاف اليه عن عمد بقصد البلبلة تقييمات جديدة لمفهوم السيادة ناشئة في اطار عمليات التكامل ، في محاولة لتهيئة المجال للمصادقة على التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ويشدد وفدي أيضا على المبدأ المعترف به في قدرات الامم المتحدة ومقرراتها بشأن دور الدولة المتأثرة في استهلال وتطوير برامج الاغاثة في حالات الوارئ داخل أراضيها . ومن ثم ، فان أي مساعدة يجب أن تأتي بناء على موافقة الطرف الذي يطلبها وفي سياق احتياجاته وأولوياته .

وترد في تقرير الامين العام توصيات فيما يتعلق بالوقاية من حالات الكوارث والطوارئ . بيد أنه لم يشر إلا الى الكوارث الطبيعية التي لا يمكن الى حد كبير درؤها . ولم ترد تحت هذا العنوان أي اشارة للعديد من الكوارث وحالات الطوارئ التي يتناولها التقرير في أجزاء أخرى منه والتي لا تخفى أسبابها على أحد ، والواقع أنه تم تجاهل تلك الكوارث تماما في هذا السياق . وإننا لنتساءل ، ما هو السبب الجذ لتيارات الهجرة الهائلة ولتلك الاعداد من اللاجئين التي غدت تشكل حالات طوارئ ، لم يكن التخلف ؟ ماذا غير التخلف ، يمكن أن يشكل السبب الجوهري للجوع الذي يجتاح أنحاء عديدة من العالم ؟ ما هو السبب الاساسي ، إن لم يكن التخلف ، في تفشي الاوبئة بين قطاعات عريضة من السكان في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، وفي انبعاث الاوبئة القديمة في نصف الكرة الغربي بعد زهاء قرن من الزمان ؟ وماذا ، غير التخلف ، يمكن أن يتسبب في افتقار البلدان النامية على هذا النحو الى المناعة في مواجهة آثار الكوارث الطبيعية ، وفي محدودية فعاليتها في التخفيف من آثارها وامداد مواطنيها بالمساعدة ؟

(السيد فرنانديز دي كوسيو دومينغيز ، كوبا)

ومن الصعب علينا أن نفهم كيف يستبعد الكفاح ضد التخلف من قائمة القدرات التي تمكن من الوقاية من حالات الطوارئ الانسانية . كما يصعب علينا أيضا أن نفهم أي نمط من الآليات أو التنسيق هذا ، على أرفع المستويات في الامم المتحدة ، الذي سيكون بوسعه ايجاد الحلول التي أعاق التوصل اليها على مدى سنوات الافتقار الى الارادة السياسية . اننا لنشك في أن يكون الحل هو تعيين مسؤول آخر رفيع المستوى في الامانة العامة .

ومن ناحية أخرى ، فاننا نساند الجهود الرامية الى تحقيق تنسيق أكثر كفاءة يؤدي الى الاستجابة السريعة الفعالة لطلبات المساعدة . ونرى أن تحقيق ذلك ممكن عن طريق كيان مهمته التنسيق وليس في ظل سلطة اشرافية تتخطى الولايات الحالية لمختلف الاجهزة والوكالات فيما تقوم به من أنشطة على سبيل المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ .

السيد أتشاريا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أدلى ممثل غانا ببيان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ بشأن هذا البند من جدول الاعمال . ولذلك فسوف أكتفي بطرح بضع ملحوظات .

بينت التجربة أن البلدان النامية معرضة أكثر من البلدان المتقدمة للخطر في حالات الطوارئ الانسانية ، سواء كانت الكوارث التي هي من صنع الطبيعة أو من صنع الانسان . ولذلك يقدر وفدي وجهة النظر التي أبداها الممثل الدائم لهولندا ، عندما تكلم بالنيابة عن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء ، والقائلة بأن التنمية القابلة للادامة والبنية الاساسية المتطورة المتقدمة هي التي تمكن البلد من مواجهة آثار الكارثة على نحو أفضل . ونحن نؤيد تأييدا تاما تركيزه على المسائل الانمائية وعلى حل المشكلات السياسية .

وما برحت الامم المتحدة ، وأسرة الوكالات التابعة لها ، وكثير من البلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية تقدم مساعدات جليلة ، وخاصة في أشد أوقات المحن ، من أجل انقاذ الارواح وتخفيف المعاناة . والحاجة الى تدعيم قدرة منظومة الامم المتحدة في مجال التصدي لحالات الطوارئ بكفاءة ما برحت تحظى باهتمام الجمعية

العامة منذ سنوات عديدة . وفي هذا المجال اكتسب مكتب الامم المتحدة لتنسيق الاغاثة في حالات الكوارث خبرة ثمينة على مدى السنين . وقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالاضطلاع بجهود مفيدة للغاية تحت القيادة المقتدرة لنائب رئيسه السفير يان الياسون ، سفير السويد . وكثيرا ما تكون السرعة التي تتم بها العمليات الانسانية للاغاثة في حالات الكوارث عاملا حاسما في نجاح تلك العمليات . وغالبا ما تعتبر المساعدة المتأخرة مساعدة ضائعة . ولذا فان المبادرة التي قامت بها المجموعة الاوروبية من أجل ادراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة مبادرة تستحق منا التقدير .

ويتعين على الامم المتحدة بطبيعتها أن تقوم بدور محوري في تقديم المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ . وقد ضاعف تحسن المناخ السائد في العلاقات الدولية من آمالنا في الاستجابة السريعة والفعالة من جانب الامم المتحدة في هذا المجال . وقد ركزت مختلف قرارات الجمعية العامة ، ولاسيما القراران ٣٦/٢٢٥ و ٣٧/١٤٤ على تنسيق المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ . وعلاوة على الحاجة الواضحة الى التنسيق فيما بين الوكالات ، فانه من الافضل ترك مهمة الجهود التنسيقية على المستويين الحكومي وغير الحكومي لتقوم بها الامم المتحدة . وهناك حاجة أيضا لتحقيق التوازن بين العمليات الانسانية والاعتبارات السياسية .

وقد تقدمت وفود عديدة ولاسيما وفود بلدان الشمال والدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية بتوصيات جادة لتقوية المساعدة التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ . وأود أن أشكر الامين العام على تقريره الوارد في الوثيقة (A/46/568) ، والذي يتضمن العديد من التوصيات المحددة . ويستحق اقتراحه الخاص بانشاء صندوق دائر الاهتمام الجاد . وأود في هذا الصدد ، أن أؤكد على ايمان وفد بلادي بضرورة النظر الى ذلك الصندوق كوسيلة من وسائل الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ وليس كبديل عن المساهمات الطوعية .

وثمة اقتراح آخر جدير بالدراسة الجادة ، هو اقتراح انشاء لجنة تنسيق دائمة مشتركة بين الوكالات . ويستهدف هذا الاقتراح في نهاية المطاف تحقيق فعالية

التشغيل . ومن الواضح أن الاقتراح الخاص بتعيين منسق رفيع المستوى يكون مسؤولا مباشرة امام الامين العام قد قدم استنادا الى اعتبارات مماثلة . ويشارك وفدي في الرأي القائل بأن اعادة الهيكلة هذه ينبغي أن تنفذ في الاطار الشامل لاعادة تنشيط منظومة الامم المتحدة .

وقد أتاحت هذه المناقشة فرصة جديرة بالترحيب لمواصلة تبادل الآراء الجاري بشأن تعزيز تنسيق المساعدة التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ . ونأمل أن تمتزج الافكار والتوصيات التي طرحت هنا لتشكل اقتراحات ملموسة لتعزيز الدور الذي تضطلع به الامم المتحدة بالنسبة لجميع الجوانب المتعلقة بالمساعدة الانسانية في حالات الطوارئ وهي - الوقاية والتأهب والاغاثة السريعة والانعاش .

السيد هولفر (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لا يسع وفدي إلا أن يشارك في مناقشة البند المعروض على الجمعية اليوم وأن يدلي ببعض التعليقات بشأن الحاجة الى تعزيز التنسيق الذي تقوم به الامم المتحدة للمساعدة في حالات الطوارئ الانسانية ، وهو هدف يبدو أنه يحظى بتوافق الآراء ، كما يتبين من البيانات التي أدلى بها من سبقوني في الكلام .

وهذا البند له مغزى خاص بالنسبة لبلادي ، التي أصيبت مرارا بكوارث طبيعية نجمت عنها آثار فادحة . وقد تعين على شيلي في الماضي أن تتغلب على آثار هذه الكوارث بامكانياتها الذاتية وبفضل التضامن الدولي السخي معها من جانب البلدان الصديقة وأجهزة الامم المتحدة ، وتوضح تجربتنا ضرورة ابقاء هذه المناقشة في اطار انساني خالص .

وقد سرنا أن تتقدم المجموعة الاوروبية بمبادرتها التي استهدفت ادراج هذا الموضوع في جدول أعمالنا والتي جاءت في أوانها المناسب . كما نهنئ الامين العام على التقرير الممتاز الذي قدمه وعلى اقتراحاته وتوصياته المتسمة بالحكمة ، التي قمنا بتحليلها بالتفصيل وهي مكملة للعمل الذي أنجزه من قبل السفير الياسون الممثل الدائم للسويد ورئيس لجنة التنسيق التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وقد أبرز الممثل الدائم للبرازيل ببلاغة حجم وأهمية العمل الذي تضطلع بـ منظمتنا في مجال المساعدة الانسانية حين قال :

"وأي أنشطة يمكن ، من الناحية الاخلاقية ، أن تكون محمودة ولا يمكن أن يعترض عليها أحد أكثر من الانشطة التي تستهدف تقديم الغوث والرعاية لمن هم في حاجة اليهما" . (A/46/PV.39 ، ص ٤٦)

لقد أحرز تقدم كبير في التصدي الفعال للكوارث الطبيعية وفي تقديم المساعدات الغوثية الانسانية في حالات الطوارئ . ولا ريب في أن منظمتنا قد اضطلعت بدور رئيسي في هذا العمل وأن وكالات كثيرة قد تمكنت من أن تشترك عن طريقها في أعمال متصلة بهذه المهمة . وربما كان من المفيد ، في ضوء خبرة بلدي ، التطرق الى بعض المسائل التي ينبغي أن تراعيها الجهود الرامية الى زيادة فعالية برامج المعونة الانسانية .

هناك بطبيعة الحال مسالة التنسيق ، وهي مسالة تكررت الاشارة اليها على لسان جميع المتكلمين السابقين . إن نظام المساعدة الانسانية ينبغي أن يولي للتنسيق اهتماما أساسيا من أجل تحقيق أقصى مردود للوسائل والجهود الرامية الى مساعدة ضحايا الكوارث . وتوضح الخبرة أن غياب قنوات الاتصال والمعلومات السريعة والفعالة بين الوكالات المانحة والهيئات المتلقية المنوط بها التصدي للكوارث الطبيعية أمر جعل المساعدة الغوثية الانسانية لا تصل دوما في الوقت المناسب أو لا تتلاءم دائما مع الاحتياجات المحددة للسكان المتضررين .

ونحن نعتقد أن هناك اهتماما بفكرة الامين العام الداعية الى تعيين موظف رفيع المستوى ليكون مسؤولا عن أن ينسق على أعلى مستوى قدرة الامم المتحدة على تقديم المساعدات الغوثية الانسانية في حالات الطوارئ ، وذلك مادامت هذه المساعدات منصبة بصورة فعالة على الاحتياجات القائمة وفقا لما ورد في الفقرة ٣٣ من تقرير الامين العام .

وقد طرح الامين العام مبادرة أخرى مثيرة للاهتمام بالقدر ذاته تدعو الى انشاء صندوق دائر لحالات الطوارئ بمبلغ أولي قدره ٥٠ مليون دولار . وينبغي أن تكون كلتا المبادرتين موضع مشاورات غير رسمية بين الدول الاعضاء

وفيما يتعلق بالمستقبل القريب ، نؤيد تاييدا كاملا الاقتراحات المفيدة التي طرحها الامين العام بشأن تعزيز نظم الانذار المبكر ، والوقاية ، وتدابير التاهب لتقديم المساعدة الغوثية الانسانية في حالات الطوارئ . إن اضفاء الطابع المؤسسي على تلك الاليات الوقائية من جانب الاجهزة المختصة في المنظومة بمواجهة حالات الكوارث أمر يمكن أن يساعد الى حد كبير على التخفيف من أثر الظواهر الطبيعية المرهوبة .

ولئن كنا نؤيد المبادرات الرامية الى اضفاء الطابع المؤسسي على آليات المساعدة الانسانية الغوثية ، فاننا لا نتوخى ايجاد احتكار في هذا الصدد . فالعمل الغوثي الانساني هو في الواقع مسؤولية مشتركة ، وطريقة تنفيذ المهام المعنية انما تتوقف على القيم المعنوية والاخلاقية لكل دولة من الدول .

وعلاوة على ذلك أود أن أذكّر بالمبادئ الاساسية التي تحكم نظرة شيلي الى مفهوم المعونة الانسانية ، وهي مبادئ مكرسة في الهياكل القانونية الشيلية وفي القواعد الدولية الثابتة . اننا نعتقد أن جميع حالات الطوارئ ينبغي الاعلان عنها من جانب الدول المتأثرة ذاتها . فليست هناك تعاريف مطلقة تخولنا أن نحدد سلفا طبيعة ونطاق وأثر الكارثة الطبيعية الكبرى التي تتطلب برنامجا غوثيا دوليا . ولذا فان التضامن الدولي لا يمكن أن يمارس دوره إلا عندما تطلب حكومة البلد المتضرر هذا التضامن أو تعلن قبولها له . وبالمثل فاننا نؤيد فكرة أن يأتي في الاحوال البيعية طلب المنح أو قبولها عن طريق القنوات الرسمية المعتادة ، وذلك لا يمنع من وجود ظروف انسانية متفردة قد تجعل من المستصوب استخدام قنوات أخرى في بعض الحالات الخاصة .

كما يجدر التذكير بأن حكومة البلد المتضرر هي المنوط بها أن تحدد نوع المساعدة المطلوبة . ويتعين في هذا الصدد إيلاء أهمية خاصة للتوصيات الواردة في تقرير الامين العام فيما يتعلق بالانذار المبكر ، لان ذلك أمر من شأنه أن يتيح للوكالات المانحة أن تعرف سلفا خصائص وأنواع المساعدة التي تسدي أكبر النفع للدول في حالة وقوع الكوارث الإكثر شيوعا .

والمناقشة الشيقة التي أجريناها بشأن بند يعلق عليه المجتمع الدولي أهمية فائقة ، وهي مناقشة شاركت فيها وفود كثيرة مشاركة نشطة ، انما تعبر تعبيرا بليغا عن تجدد الشعور التضامني الجدير بأن يربط بين الشعوب في عالم اليوم . ومنوط بهذه المنظمة أن تستفيد من تلك الجهود وأن توسع نطاقها ليشمل مشاريع ومبادرات جديدة تستهدف تخفيف المعاناة الانسانية في الحالات التي تنطلق فيها قوى الطبيعة الجامحة من عقالها .

السيد محمد (العراق) : لاشك أن مسألة تعزيز قدرة الامم المتحدة على تقديم المساعدات الانسانية في حالات الطوارئ هي بمثابة تجسيد لاحد الاهداف الرئيسية لمنظومة الامم المتحدة ولميثاقها ومبادئها الانسانية . في هذا الجانب لا يمكن أن يختلف وفدنا مع أية آراء وأية اقتراحات تقود وتؤدي الى تعزيز هذه القدرات ضمن منظومة الامم المتحدة .

لذلك فان وفد بلادي يرى أن تطوير النقاش والحوار والوصول بهما الى مراحل متقدمة توضع فيها المقترحات والآراء موضع التطبيق من خلال قرار شامل يتم اعتماده بالتوافق هو أحد الاهداف التي يجب أن نضعها نصب أعيننا في المرحلة اللاحقة .

قبل أن أدخل في ايضاح موقف بلادي من بعض المسائل المطروحة في هذا الموضوع أود أولا أن أعبّر عن تاييدنا لما طرحه السيد مندوب غانا الموقر صباح اليوم باسم مجموعة الـ ٧٧ .

ونؤكد أن هذه المرحلة تحتاج الى المزيد من النقاش والحوار المثمرين . ومع ذلك فان من المبادئ التي يود وفد بلادي أن يؤكد عليها أن المساعدات الانسانية يجب ألا تكون عاملا من عوامل التدخل في الشؤون الداخلية للدول لانها بذلك انما تكون متناقضة مع الميثاق ومع القانون الدولي . وهذا يلغي جانبا هاما من الجوانب التي تكوّن طبيعتها الانسانية . كذلك فان المساعدات وطريقة تقديمها يجب أن تراعي حرمة الدول والشعوب وسيادتها ، وأن لا تتجاوز على ذلك لان هذا يؤدي بنا الى النتيجة نفسها وهي خرق الميثاق ومبادئه ، وخلق حالة من التناقضات التي تؤدي الى المزيد من التعقيد والمزيد من المآسي بدلا من معالجة الحالة الانسانية .

إن المساعدة الانسانية لا يمكن أن تُفرض فرضا من قِبَل المانحين أو من قِبَل أية دولة ، بل لابد أن يكون المستلمون قد وافقوا على قبول المساعدة المقدمة . الفرض هو القسر والإجبار ، وهذا لا ينسجم مع المفهوم الانساني للمساعدة . وسقط المفهوم الانساني عن المساعدة المقدمة يجعلها تصبح شيئا آخر هو في الحقيقة نوع من انواع التدخُّل لخدمة أغراض سياسية أخرى وبشكل يتناقض مع الميثاق تناقضا صريحا ولا شك بأن فرض المساعدة قد اتُخذ في بعض الاحيان ، وفي تجربة بلدي بالذات ، طابع القسر والتدخُّل العسكري واستخدام القوة وخرق السيادة وحُرمة الاراضي .

وهذا الموضوع ، في إطاره العام ، تطرق إليه بشكل جيد السيد مندوب الهند الموقر صباح هذا اليوم عندما أشار إلى القرار ١٠٠/٤٥ ، الذي يؤكد على سيادة الدول وحُرمة أراضيها .

إن في تجربتنا في العراق ، التي تطرق إليها العديد من الوفود ، وفق ما نستنتجه من تقارير الامم المتحدة التي قدمتها بعثة السيد اهتساري ، وبعثة السيد صدر الدين أغاخان ، وتقارير المنظمات غير الحكومية والانسانية العديدة ، ما يؤكد على قضية جوهرية واحدة . هذه القضية تقول بكل بساطة إن السبب الرئيسي لمعاناة الشعب العراقي قد جاء أولا نتيجة العدوان الوحشي على العراق ، الذي قادته الولايات المتحدة الامريكية ، والذي أدى إلى تدمير بنية العراق الاقتصادية التحتية وتدمير منشآته الخدمية ومؤسساته المدنية ، وجاء ثانيا نتيجة للحصار الاقتصادي اللاانساني واستمراره على العراق حتى الآن بكل آثاره المأساوية المتزايدة ، وثالثا ، نتيجة للتدخل الاجنبي في شؤون العراق الداخلية ، وإثارة المشاكل فيه وافتعال الصراع الداخلي بإثارة الفتن الطائفية والعرقية .

لذلك ، فإننا نؤكد بأن إزالة هذه الاسباب ، أي رفع المقاطعة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق ، هو الطريق الوحيد الذي ينهي معاناة الشعب العراقي خاصة وأن العراق ملتزم بتطبيق جميع قرارات مجلس الامن ، وان الظروف التي استُخدمت كتبرير لفرض الحصار على العراق لم تعد قائمة ، مما يستوجب رفع هذا الحصار وإنهاء

المقاطعة ليتمكن الشعب العراقي من إعادة بناء ما تعرّض له البلد من تدمير وليواصل حياته الطبيعية ويتمتع بثرواته القومية . ودون ذلك ، فإن استغلال مسألة المساعدة الانسانية لخدمة أغراض سياسية أخرى سيظل عاملا من عوامل خرق مبادئ الميثاق والقانون الدولي بشكل يتعارض مع ما طرحته معظم الوفود في هذه المناقشة الحيوية .

إن العراق ، بما يمتلكه من ثروات قومية ، يستطيع بكل تأكيد أن يفي بمتطلبات حياة حرة كريمة لابنائه . وعلى هذا الاساس ، فإن استمرار المقاطعة بسبب موقف الولايات المتحدة وبعض حلفائها إنما يمنع العراق من القيام بما يرغب أن يقوم به من مشاركة في تقديم المساعدة والتبرعات في حالات الطوارئ ، وفي الحالات الاخرى التي تتطلب ذلك ، سواء داخل منظومة الامم المتحدة أو خارجها . وللعراق تاريخ مشهود في هذا الميدان . إضافة إلى ذلك ، فإن متطلبات عمليات وكالات الامم المتحدة المتخصصة في مجال المساعدات المقدمة إلى العراق يمكن أن تستخدمها الامم المتحدة في أماكن أخرى بحاجة إليها . لذلك ، فإن رفع المقاطعة عن العراق هو خطوة قانونية وشرعية وإنسانية قد مرّ وقت طويل على وجوب اتخاذها ، وإن استمرارها يشكل تجاوزا سريحا على قرارات مجلس الامن الخاصة بهذا الموضوع ، ويعتبر عملا عدوانيا ضد العراق وشعبه الابيّ .

من جانب آخر ، فإن وفد بلادي يرى أن طبيعة المساعدة الانسانية لابد أن تكون ذات بُعد انساني شامل يستوعب حاجات التنمية والتقدم في بلدان العالم الثالث . وهذا الامر ضروري وبحاجة إلى تأكيد ، لان الفشل في الاستجابة لمتطلبات التعاون الاقتصادي الدولي يجعل بعض المساعدات التي تقدم على أساس أنها انسانية مساعدات غير كافية ، لانها تعالج حالات طارئة حدثت كنتيجة من نتائج الخلل في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأكثر من ذلك ، فإن تلك المساعدة غالبا ما تستخدم لتنفيذ أغراض سياسية أخرى .

من هنا يؤيد وفد بلادي كل الجهود التي تُبذل لمعالجة موضوع المساعدات الانسانية من خلال النظرة الموضوعية الشاملة التي يجب أن تضع حدا للفقر ومسبباته ،

وتطرح معالجة جذرية طويلة الامد ، وليس معالجات قصيرة الامد سريعة لا تقتصر إلاّ على كونها مجرد ردّ فعل لحالة طارئة . وهذا يرتبط بطبيعة الحال كما قلت أعلاه بضرورة معالجة قضية التعاون الاقتصادي الدولي وزيادة فعالية مؤسسات الامم المتحدة في هذا الميدان ، بما يعزز قدرات التنمية في الدول النامية ويجعلها أكثر قدرة على معالجة أية حالات طارئة تقع في أراضيها ، وبخاصة في مراحلها الاولى مما يوفر الكثير من الاضرار والخسائر في الارواح والممتلكات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة ٣٩ ، أعطي الكلمة الآن للمراقب من سويسرا .

السيد رايدرسدورف (سويسرا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في السنوات الطويلة الماضية ، ازدادت حالات الطوارئ الإنسانية بشكل مخيف ، ليس فقط من حيث نطاقها وعددها ، وإنما أيضا من حيث درجة تعقدها . وعندما تقع الأزمة ، كثيرا ما تكون الساعات والأيام الأولى حاسمة في إنقاذ الأرواح أو الحد قدر الإمكان من الدمار الذي لا يمكن إصلاحه . ولهذا ، تتابع سويسرا باهتمام كبير جهود الإصلاح التي تضطلع بها الأمم المتحدة بغية تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها كل المنظمات المعنية في حالات الطوارئ . وفي هذا الصدد ، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الذي يعد إسهاما قيّما للغاية في هذه المناقشة . وأود أيضا أن أعرب عن شكري للمجموعات الأوروبية وبلدان الشمال على اقتراحاتها الهامة للغاية بشأن هذه المسألة . وينبغي أن تجرى المناقشة في الجلسات العامة وفي الفريق العامل المخصص في سياق المناقشة التي جرت في الصيف الماضي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تحت الرئاسة القديرة للسفير الياسون . ومن البيانات العديدة التي أدلي بها هنا بالأمس واليوم ، بوسعي أن أستنتج أن عددا كبيرا من الدول يؤيد تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ . ويتعيّن علينا بالفعل أن نتحقق من أن البلد الذي يقع ضحية للكارثة ، لا يجد نفسه في مواجهة كيان لا يستطيع توفير المساعدة الإنسانية الكافية مثلما حدث للأسف مرات عديدة في الماضي .

ولهذا السبب تؤيد سويسرا الاقتراح الذي قُدم في مناسبات كثيرة لإنشاء منصب منسّق للأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ ، يكون على اتصال مباشر بالأمين العام . وسيتعين تحديد ولايته أو ولايتها على نحو يسمح بتمكين المنظومة من الاستجابة في حالات الأزمات على نحو أفضل وبطريقة أسرع . وفي تحديد دور هذا المنسق واختصاصاته ، ينبغي ألا تغرب عن بالنا مهام الوكالات وقدراتها التنفيذية ، وينبغي تجنّب أي ازدواج في الأنشطة .

ولن يتمكن المنسّق من الاضطلاع بمسؤولياته أو مسؤولياتها بدون توفير موارد كافية متاحة على الفور . ولهذا تؤيد سويسرا فكرة إنشاء صندوق دائر مركزي لحالات الطوارئ ، مزود بالموارد الكافية منذ البداية ، ولهذا نعتزم الإسهام في إنشائه .

وسيحتاج المنسّق أيضا إلى الوسائل السوقية الكافية . ومن ثم ، ترحب سويسرا بالاقتراح القاضي بإنشاء لجنة دائمة مشتركة بين الوكالات لحالات الطوارئ فضلا عن إنشاء فريق لحالات الطوارئ يرأسه المنسق . وسيتعين على الجمعية العامة أن تبت في أمر التفاصيل التنظيمية .

إن مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث الذي أُنشئ في عام ١٩٧١ وأوكلت إليه المسؤولية الرئيسية لتنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ لابد وأن يؤدي دورا هاما في قلب هذه الهياكل الجديدة . وعلى مدى السنوات الاخيرة ، أضاف المكتب إلى خبراته قدرا عظيما من الخبرات التي ستكون لها فائدة كبرى في المرحلة الجديدة التي تمر بها المساعدة الإنسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ .

وبرغم ذلك ، ينبغي لكل الجهود الخاصة بإعادة التنظيم أن تأخذ في الاعتبار سيادة الدول التي وقعت ضحايا للكوارث والتي ستوجّه المساعدة الإنسانية الطارئة إليها . ومع ذلك ينبغي علينا أن نضمن أن احترام السيادة لن يخل بسرعة عملية التدخل وفعاليتها - وهذا هو الدور الاساسي للمنسق .

إن البيانات المختلفة التي أُلقيت في هذه المناقشة أوضحت بجلاء وجود اتجاهين . من ناحية ، اتجاه يطلب الى المنسق ، لأسباب سياسية وأمنية ، أن يكون على اتصال مباشر بالامين العام في نيويورك . ومن ناحية أخرى ، اتجاه اعترف فيه عدد كبير من المتكلمين بالدور الهام الذي تلعبه جنيف كمركز للأنشطة الإنسانية لمنظومة الامم المتحدة وغيرها من المنظمات ، مثل لجنة الصليب الاحمر الدولية على سبيل المثال .

وينبغي للهيكل التنظيمي الجديد أن يأخذ في الاعتبار الدور المحدد الذي تقوم به لجنة الصليب الاحمر الدولية باعتبارها شريكا للامم المتحدة . ولجنة الصليب الاحمر الدولية ، بمقتضى ولايتها ، غالبا ما تصل الى المجموعات المستهدفة التي لا تتيسر لمنظمات الامم المتحدة الإنسانية أي وسيلة للوصول إليها . وينبغي تمكين لجنة الصليب الاحمر الدولية من الاستمرار في ممارسة مهامها الحمائية باستقلال تام .

وأثناء المرحلة الانتقالية وحتى التعيين النهائي للمنسق ، ستكون سويسرا على استعداد ، حيثما وُجدت حالات للطوارئ الإنسانية ، أن تضع بسرعة تحت تصرُّف مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث دعما إضافيا من السوقيات والافراد من أجل التنسيق المركزي في جنيف وفي الميدان .

وحالما تنشأ الهياكل المالية والسوقية على أساس المبادئ التي اقترحناها ، ينبغي أن تغتنم الامم المتحدة الفرصة لتحسين المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ ، خاصة في مجالي الإنذار المبكر والوقاية ، فضلا عن مجاليّ التأهب والقدرة الاحتياطية الجاهزة وغيرهما من المجالات الهامة .

وتأمل سويسرا بصدق أن يكون بوسع الجمعية العامة في الايام أو الاسابيع المقبلة أن تعتمد ، كخطوة أولى هامة ، قرارا بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ .

وختاما ، تعرب سويسرا عن استعدادها أن تقدم إسهاما ملموسا ، رغم تواضعه ، في تحضير ووضع الهياكل الجديدة التي تنشأ بالتفصيل ، وذلك بتنظيم اجتماع لإنجاز الاعمال اللازمة لتنفيذ القرار الذي قد تعتمده قريبا الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٦/٤٥ المؤرخ في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أعطي الكلمة الآن لمراقب لجنة الصليب الاحمر الدولية .

السيد فاليه (لجنة الصليب الاحمر الدولية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : على الرغم من تسوية عدد من النزاعات الإقليمية مؤخرا ، مازالت تتفجر حتى الآن حالات من العنف المفزع ترتبط بانبعاث النعرات القومية ، وبالفقر الذي مازال يعصف بأعداد غفيرة من الناس .

ولذلك ، كان على لجنة الصليب الاحمر الدولية في السنوات الاخيرة أن تقدم على نحو متزايد خدماتها إلى الدول والاطراف الاخرى في النزاعات ، وأن تزيد كثيرا من التزامها التنفيذي في الميدان .

(السيد فاليه ، لجنة الصليب الاحمر الدولية)

إن لجنة الصليب الاحمر الدولية ، التي تتمثل مهمتها في التخفيف من المعاناة التي تسببها الحروب ، ترحب بزيادة الاهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على المسائل الانسانية . فنظرا لضخامة الاحتياجات ومحدودية الموارد ، تصبح الحاجة إلى التنسيق الافضل أشد وضوحا ، فذلك أمر ضروري في المقام الاول من أجل الضحايا ، الذين ينبغي الوفاء باحتياجاتهم الاساسية بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية . وهو ضروري أيضا للدول المتلقية ، التي يتعين عليها أن تأخذ هذه المساعدة الطارئة في الاعتبار في سياق التخطيط الاطول أجلا ؛ وهو ضروري للمانحين ، الذي يحرصون على تجنُّب أي ازدواج مكلف ؛ وأخيرا ، فإن التنسيق الافضل ضروري للمنظمات الإنسانية التي يجب أن يكون بمقدورها الاضطلاع بولاياتها دون قيام أي منافسة عقيمة فيما بينها .

تعرب لجنة الصليب الاحمر الدولية عن امتنانها للفرصة التي أُتيحت لها لمساهمة اليوم في المناقشة الجارية الآن ، كما تعرب عن حرصها التام على تعزيز نسيق المساعدة الانسانية التي تحترم دور كل منظمة وولايتها المحددة .

اسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى طبيعة الدور والولايات التي أناطها المجتمع دولي بلجنة الصليب الاحمر الدولية بموجب اتفاقيات جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩ البروتوكولات الاضافية لها لعام ١٩٧٧ ، والنظامين الاساسيين للصليب الاحمر وللهلال أحمر . وقد تم التأكيد على هذا الدور وهذه الولايات مؤخرا في قرار الجمعية العامة ٦/٤ المعنون "منح لجنة الصليب الاحمر الدولية مركز المراقب تقديرا لدورها الخاص الولايات الخاصة المنوطة بها بموجب اتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩" .

وتقضي هذه الولايات بأن تقوم لجنة الصليب الاحمر الدولية بتوفير الحماية لمساعدة لضحايا المنازعات المسلحة وما يترتب عليها من آثار مباشرة ، وأن تعمل ، ى وجه الخصوص ، على حماية سجناء الحرب والمعتقلين المدنيين والمعتقلين لاسباب نية وعلى تحسين معاملتهم وظروف اعتقالهم ، وأن تقوم بحماية السكان المدنيين وأن ساعد ، على وجه الخصوص ، المشردين الذين لا يمكن الوصول إليهم بسهولة بسبب مخاطر الامنية الناجمة عن المواجهات العسكرية ، وأن تسهم في رعاية المصابين وفي لائهم وأن تبحث عن المفقودين تعيد إقامة الروابط الاسرية ، بخاصة من خلال نقل رسائل ولمّ شمل الاقارب الذين فرّقت بينهم الاعمال القتالية .

ويجوز للجنة الصليب الاحمر أن تعرض ، في حالات التوتر أو النزاع التي يشملها القانون الانساني الدولي ، خدماتها لاداء نفس هذه المهام ، على أساس حق مبادرة الممنوح لها بموجب النظامين الاساسيين لحركة الصليب الاحمر والهلال الاحمر معتمدين في مؤتمرات دولية شاركت فيها ١٦٦ من الدول الاطراف في اتفاقيات جنيف .

إن لجنة الصليب الاحمر الدولية التي يُطلب إليها التدخل في أوضاع صعبة بكل ى الكلمة ، بل أوضاع عدائية أو خطيرة تتداخل فيها المشاكل الانسانية مع المشاكل سياسية ، تعمل وفقا لمبدأيّ الحياد وعدم التحيز . إن هذا الاستقلال المؤسسي هو ذي يتيح للجنة الصليب الاحمر الدولية الاحتفاظ بالمرونة اللازمة التي تمكّنها من

الاستجابة إلى حالات الطوارئ الحادة . وحيث أنها لا تتخذ أية مواقف بشأن أسباب المراعات ، يمكن لكل الأطراف أن تقبل في حالات معينة الاستعانة بخدماتها على الفور ، مما يتيح لها أن تصل بسرعة إلى الضحايا .

وقد أوضحت مؤخرا أنشطة لجنة الصليب الاحمر الدولية في كمبوديا في الفترة ما بين ١٩٧٩ و ١٩٨١ ، وفي الاراضي التي تحتلها اسرائيل ، وخلال حرب الخليج ، وخلال الازمة الداخلية بالعراق ، وفي العديد من حالات الحروب الاهلية في افريقيا وأمريكا اللاتينية ، الحاجة إلى احتفاظ لجنة الصليب الاحمر الدولية باستقلالها وحيادها . وهذا الحرص على استقلال لجنة الصليب الاحمر الدولية ليس بحال مرادفا للعزلة بل هو جزء من عملية دينامية جارية بالفعل تقوم على الشفافية والتكاملية والتعاون . وفي عمليات المساعدة الواسعة النطاق التي تم القيام بها على مدى الـ ١٥ عاما الماضية ، بما في ذلك العمليات في تايلند واثيوبيا والسودان ، أدى الاهتمام بالكفاءة إلى مشاركة لجنة الصليب الاحمر الدولية في آليات التشاور الاساسية بل إنه أدى في كثير من الاحيان إلى قيامها هي بالمبادرة في إنشاء هذه الاليات . وإلى جانب التعاون المحدد تحديدا دقيقا القائم بالفعل في عدد من العمليات ، بما في ذلك التعاون مع منظمة الامم المتحدة للطفولة ، ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، والعديد من المنظمات غير الحكومية ، تود لجنة الصليب الاحمر الدولية أن تؤكد على أهمية التعاون القائم بصورة عامة مع برنامج الاغذية العالمي في صدد إمدادات الإغاثة وتوزيعها ، ومع منظمة الصحة العالمية في صدد تدريب الموظفين الطبيين في حالات النزاع المسلح ، ومع مركز الامم المتحدة لحقوق الانسان في صدد تنظيم دورات عن القانون الانساني الدولي في إطار الحلقات الدراسية الاقليمية .

وبالروح التي تهتدي بها في هذا التنسيق المتعدد الاتجاهات ، مع الحفاظ على استقلالها ، فإن لجنة الصليب الاحمر الدولية على استعداد ، مثلما كانت في الماضي على سبيل المثال في كمبوديا واثيوبيا والسودان ، لان تتعاون مع أي جهة تكون مسؤولة عن تنسيق المساعدة الطارئة للامم المتحدة . وفي حالات النزاع المسلح ، تود لجنة الصليب الاحمر الدولية ورابطة جمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر ، التي لها صلاحية العمل

في حالات الكوارث الطبيعية ، أن تشارك بصفة المراقب في أعمال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالطوارئ التي يقترح تقرير الامين العام انشاءها . وبغية الحفاظ على استقلالها وقدرتها على الاستجابة السريعة بالفعل في اللحظات الاولى التالية لاندلاع النزاع ، تؤكد لجنة الصليب الاحمر الدولية على ضرورة استمرار قدرتها على توجيه النداءات المالية إلى الحكومات والجمعيات الوطنية للصليب الاحمر والهلال الاحمر مع إعلام منسق الامم المتحدة إعلاما كاملا عن ذلك . ولنفس هذه الاسباب ، ليس في نية لجنة الصليب الاحمر الدولية المشاركة في الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ .

بيد أنها على استعداد ، مثلما كانت في كثير من الاحيان ، لان تدرج مبالغ نداءاتها في النداءات الموحدة التي تصدرها الامم المتحدة . وبالمثل ، فإن لجنة الصليب الاحمر الدولية سوف تواصل ، في الوقت الذي تشارك فيه في اجتماعات المانحين ، رفع التقارير إلى الحكومات المعنية بصورة مباشرة ، على أن ذلك لا يمنع من أن تتضمن تقارير الامم المتحدة البيانات الخاصة بلجنة الصليب الاحمر الدولية .

وتعدّ مسالة نظم الانذار المبكر أمرا بالغ الاهمية . ولجنة الصليب الاحمر الدولية على استعداد ، في حدود مواردها وولايتها ، أن تسهم هنا أيضا في تحسين التعاون الانساني الدولي . ويوجد للجنة الصليب الاحمر في الوقت الحاضر بالميدان ٥٢ بعثة تغطي حوالي ٩٠ حالة من حالات الصراع والنزاع الداخلي ، كما أنها تحتفظ بعلاقات مستمرة ليس بينها وبين الدول الاطراف في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ فحسب ، بل أيضا بينها وبين الاطراف الاخرين في الصراعات وضحايا هذه الصراعات . ولجنة الصليب الاحمر الدولية مستعدة تمام الاستعداد لان تتقاسم كل المعلومات غير السرية عن أنشطتها الجارية والمتوقعة ، وللمشاركة في أي اجتماعات تهدف إلى إقامة مثل هذا النظام لتبادل المعلومات فيما بين المنظمات ومع الحكومات المانحة والمتلقية .

وفيما يتجاوز التنسيق اللازم لاداء المهام ، يبدو لنا أن اتباع نهج متسقة يعدّ أمرا بالغ الاهمية . وفي سياق المنازعات ، ولاسيما المنازعات الداخلية ، التي تضفي فيها الاطراف ، التي تستخدم المجاعات باعتبارها سلاحا للسيطرة على السكان ،

(السيد فاليه ، لجنة الصليب الاحمر الدولية)

الطابع السياسي على المساعدة ، تكون لمبدأ عدم التحيز أهمية بالغة . ولا تفرق النظرة غير المتحيزة بين الجنسيات أو الاعراق أو الاديان أو المراكز الاجتماعية أو الانتماءات السياسية . وعلى أساس هذا المبدأ ، لا تقدم لجنة الصليب الاحمر الدولية المساعدة للاطراف إلاّ بصدد معاناتها وذلك للتخفيف على سبيل الاولوية من أشد أنواع المعاناة إلحاحا . وكيما تتسنى الاستجابة الكافية للطوارئ في حالات المنازعات ، يجب أن يتوفر الاحترام للقانون الانساني الدولي .

ووفقا لحق المساعدة القائم بالفعل ، والذي هو في كثير من الاحيان حق غير معروف أو حق يقابل بالتجاهل أو بسوء التاويل ، لا يمكن اعتبار المساعدة الانسانية تدخلا . فالمساعدة الانسانية في المنازعات المسلحة وفقا لما ينص عليه القانون الدولي لا تمثل بحال من الاحوال انتهاكا لسيادة الدول بل هي بالاحرى تعبير عن هذه السيادة . وبينما تلتزم الدول بتسهيل المساعدة عندما يجعل الطابع الملحّ للاحتياجات المساعدة أمرا ضروريا ، بما في ذلك في حالات النزاع الداخلي ، فإن مهمة المنظمات الانسانية تتمثل في ضمان الطابع غير المتحيز لهذه المساعدة .

ولا شك في أن أنشطة الإغاثة لا يمكن أن تسمّى تدخلا إذا كان تنفيذها يتم وفقا لقواعد القانون الانساني الدولي . وفضلا عن ذلك ، من المفترض أن تستفيد أنشطة الإغاثة من التعاون الفعال للدول الاطراف في اتفاقيات جنيف ، وهي الدول التي تعهدت بأن تحترم مجموعة القوانين هذه وأن تكفل احترامها ، نظرا لان الانشطة السرية لا يمكن أن تتمتع بنفس درجة فعالية الانشطة التي تحظى بموافقة جميع أطراف النزاع .

وفي حالات النزاع المسلح ، لا يمكن النظر في المساعدة بمعزل عن الحماية . فإذا نجحت جهود لجنة الصليب الاحمر الدولية والمؤسسات الاخرى في منع هجوم الاعداء على مخيم للاجئين ، ثم تُوفيَّ أولئك اللاجئون مع ذلك نتيجة لاحد الاوبئة ، فإن الحماية تكون عديمة الجدوي . وبالعكس ، فما جدوى إنشاء مرافق صحية في مخيم يتعرض للهجوم المستمر ؟

وترى لجنة الصليب الاحمر الدولية أنه يتعين أن يكون في وسع المنظمات المكلفة بولاية مزدوجة ، تتمثل في حماية ضحايا النزاع المسلح ومساعدتهم ، أن تعتمد على الدعم الكامل المقدم لا من مجتمع الدول فحسب بل أيضا من منظمات الإغاثة ، حتى يمكنها النهوض بهذه المسؤولية المزدوجة . والواقع أنه في أحيان كثيرة أتاح الانفعال ، وشيء من روح المنافسة ، والعجلة للزعماء السياسيين قبول المساعدة مع تجنب مسألة الحماية .

ومن المؤكد أن أول ما يحتاج إليه الضحايا هو البقاء على قيد الحياة ومن ثم الحصول على الاغذية والرعاية الطبية . غير أنهم يحتاجون أيضا مع مرور الوقت إلى الحفاظ على كرامتهم والتمتع بالحريات المعترف بها لكل انسان والتمسك بالامل في المستقبل .

كما ترى لجنة الصليب الاحمر الدولية أن من الضروري ضمان الانتقال السلس من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة إعادة التأهيل والتعمير والتنمية . واتخاذ الترتيبات لهذا الانتقال يتيح ، من ناحية ، تقليل الاعتماد على الغير ، تمهيدا لتسلُّم المسؤولية ، ومن ناحية أخرى ، تخفيض حدة أنشطة المساعدة التي تضطلع بها الوكالات التي تمارس عملها على أساس الطوارئ ، مثل لجنة الصليب الاحمر الدولية .

(السيد فاليه ، لجنة الصليب الاحمر الدولية)

ومن المشجع أن نلاحظ أن وضع النهج المنسقة هذه قد بدأ بالفعل . ونود ، على وجه الخصوص ، أن نؤكد أن التقرير المتعلق بالاجتماع الاستشاري الاول لكبار الموظفين بشأن الحالة المتأزمة في الجنوب الافريقي ، المنعقد في هراري يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، يعكس مبدأيّ الحياد والنزاهة وكذلك الطابع الانساني البحت للمساعدات .

وقد أشارت الجمعية العامة إلى هذين المبدأين في قراريها ١٠٠/٤٥ بشأن "تقديم المساعدة الانسانية إلى ضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة" ، و ٢٣٦/٤٥ بشأن "عملية شريان الحياة للسودان" ، مؤكدة بذلك أهميتهما .

وكثيرا ما يتأكد الطابع الانساني بشكل صحيح في مرحلة الطوارئ القصوى التي تثير استجابة الرأي العام وتدفع إلى لفتات تنم عن الكرم الخاص والعام ، وهو الامر الذي نرحب به . بيد أن هذه اللفتات يجب ألاّ تجعلنا ننسى المسؤوليات السياسية .

ولا تستخدم المعونة الانسانية إلاّ في مواجهة الاعراض الحادة للازمات . ولئن كانت الدول تكفل توافر الموارد اللازمة للفعالية التنفيذية لهذه المعونة في الميدان ، وتيسر تقديمها بإصدار التراخيص اللازمة ، فإنها لا تستطيع أن تعتمد على العمل الانساني في حالات الطوارئ وحده . وهناك ضرورة لاتباع نهج شامل في معالجة المشاكل بدءا بأسبابها ، وهو الامر الذي يدخل في اختصاص الحكومات .

ولا شك في أن الالتزام الانساني يسهل التفاوض والحوار اللازم على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي ، لكنه لا يمكن على الإطلاق أن يحلّ محلهما في نهاية الامر .

وهذا التفاوض وهذا الحوار لا يمكن أن يستهلا ولا يمكن أن يحققا نتائج دائمة ما لم يتم الالتزام بحد أدنى من الانسانية أثناء النزاعات ، ذلك أن ترك المسائل الانسانية دون حل يؤدي إلى تدهور النزاعات . وانتهاك القانون الانساني الدولي يؤدي إلى تفاقمها وإطالة أمدها .

ويحفز الجمع بين الاطراف في السعي إلى إيجاد حلول للمشاكل الانسانية ، على توليد حركة فعالة قادرة على التعجيل بعملية السلام . ويحارب القانون الانساني

الدولي في جوهره وهم القوة المطلقة الخطر وينشئ مناطق سلم في بؤر الصراعات ، ويفرض مبدأ الانتماء إلى جنس بشري واحد ويدعو إلى الحوار القائم على الاعتراف بالعدو بوصفه ندا في الانسانية .

وحتى يصبح العمل الانساني حجر زاوية حقيقيا في مبادرات السلم ، فلابد أن تكون المراجع القانونية المقدمة إلى أطراف النزاعات المسلحة واضحة وبسيطة وأحادية المعنى . وبناء على ذلك تأمل لجنة الصليب الاحمر الدولية أن ينتهز مجتمع الدول فرصة هذا النقاش ، والنقاش المزمع إجراؤه في غضون أسابيع قليلة في بودابست حيث سينعقد المؤتمر الدولي للصليب الاحمر والهلال الاحمر ، ليعيد التأكيد على دعمه للقانون الانساني الدولي وعلى الحاجة الحيوية إلى نشره ، وكذلك على عزمه السياسي على تطبيقه وكفالة تطبيقه .

وفي الختام ، أود أن أنتهز هذه المناسبة لاتوجه بالشكر ، بالنيابة عن لجنة الصليب الاحمر الدولية ، إلى جميع الحكومات ومنظمات الامم المتحدة وجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر الوطنية ، والرابطة ، والمنظمات غير الحكومية التي توفر الدعم للجنة الصليب الاحمر الدولية وإسهامها في الجهد الانساني المشترك .

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى ما أعلنه الرئيس في بداية الاجتماع من أنه ، اعتبارا من الآن ، متى أُقفلت قائمة المتحدثين ، لن تدرج أسماء جديدة فيها ما لم تكن هناك ظروف خاصة تبرر ذلك . ويلتمس الرئيس من الاعضاء التعاون والمساعدة في ضمان سير المناقشة وفقا للبرنامج المحدد .

استمعنا إلى المتحدث الاخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند . وبذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من دراستنا للبند ١٤٣ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠